مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد(10)، العدد (2)، (ديسمبر-2025)، ص 83-101
ISSN: 2602-5566 EISSN: 2716-8999

إشكالية بناء المعرفة السوسيولوجية: محاولة نقدية لمحدودية الإنتاج المفاهيمي والنظري والمعرفي والمنهجي من اجل مقاربة ابستيمولوجية

The Problematic of Sociological Knowledge Construction : A Critical Attempt of the Limits of Conceptual, Theoretical, Epistemic, and Methodological Production toward an Epistemological Approach

المؤلف الأول، ليلى لطرش[1]*، المؤلف الثاني، حليمة رحالي[2]

[1] باجي مختار عنابة (الجزائر)، laila.latreche@univ-annaba.dz

[2] باجي مختار عنابة (الجزائر)، halima.rahali@univ-annaba.dz

مخبر الانتماء: مخبر تطوير نظم الجودة في مؤسسات التعليم العالي والثانوي-باتنة 1- L.R.D.S.Q.E.E.S.S

تاريخ الإرسال: 2025/02/26 **تاريخ القبول:01 /2025/10**

ملخص:

من خلال مساءلات مستبطنة لواقع علم الاجتماع العربي يتأكد فشله في الممارسة والتجديد، لأن صلته الجوهرية لم تسأل بعد، وهي العلاقة بينه وممارسيه وموضوعه، وسنحاول قراءة الإنتاج المعرفي العربي لاستنطاق شروط ومعيقات انتاجه موضوعا ومنهجا بالوصف التحليلي والنقد وتوصلنا إلى أن الشروط هي شرط تفريد وتفرد الفاعل المعرفي المنتج والاعتراف له بإمكانية انتاجها باستقلالية وشرط حرية التصرف بالذات وحرية التعبير والتفكير والعقيدة، أما المعيقات فتتصل بالفاعل كغياب الموضوعية في انتاج المعرفة واستقلاله عنها لإنتاج مقاربة منهجية مستقلة، كما ترتبط بالموضوع المعرفي كخضوع انتاجها لمعايير دينية وسلطة سياسية، وعدم تثمين واستثمار الإنتاج السوسيولوجي في القطاعات المنتجة.

كلمات مفتاحية: ابستمولوجيا؛ معرفة؛ منهج؛ فاعل؛ موضوع.

Abstract

The failure of Arab sociology in practice and renewal lies in its reality implicit questioning, since its essential connection has not been yet questioned. We attempt to read the Arab knowledgeable production to questioning the conditions and obstacles of its production through analytical description and critique, We achieved that the individualization and uniqueness of the cognitive actor producing knowledge, and the condition of freedom of self-disposition reflected in the freedom of expression, thought, and belief. However the obstacles lies in the absence of objectivity in the production of knowledge and its independence to produce an independent methodological approach, linked to the subjection of production to religious and political standards, and the lack of epistemological production and investment in productive sectors.

Keywords : Epistemology ; Knowledge ; Method ; Actor ; Subject.

* المؤلف المرسل .

1- مقدمة

لدينا نوعين من الصلات الصلة بالمعرفة والصلة بالموضوع في صلة علم الاجتماع بفاعليه وصلة علم الاجتماع بمجتمعه نجد (Balandier) حاول اختبار الحقبة التي واجهت علم الاجتماع لعلم الاجتماع الماركسي) (Balandier, ,2013, p. 25)

وعقب السير الوظيفي للنسق الاجتماعي الذي يتبناه التيار الوظيفي من خلال اقتراح معاينة وظيفية، تعايش الواقع الاجتماعي وهي معاينة الديناميات (الحركة الاجتماعية)، وما ينتج عنها على عدة مستويات، كما أن تباين الرؤى قد يؤدي الى تصادم بين الفاعلين الاجتماعيين.

إن التحولات التي تحدد السير العقلي للفاعل الاجتماعي (إطار، تاجر) أي تفاعل اجتماعي وحركية اجتماعية تنتج مجموعة من الظواهر التي لا يتم سؤالها الا من خلال نظريات كلية كظاهرة العنف المدرسي يتم حصرها في المدرسة، حيث تجتمع فيها رؤى متصادمة تمتد إلى التحول الجوهري الذي تعيشه تلك المنطقة أو الإقليم الذي تجتمع فيها التحولات الجوهرية والتي تساهم في بناء هذا البناء الاجتماعي الجديد الذي يتضمن ظواهر اجتماعية جديدة تتطلب الاستنطاق والمساءلة والنقد.

وقد جاءت اشكاليتنا في هذه الورقة كالتالي: ماهي شروط انتاج المعرفة السوسيولوجية ومفاهيمها ومناهجها في الفضاء العربي؟

وماهي معيقات انتاج المعرفة والمنهج السوسيولوجيين؟

2- فرضيات الدراسة:

*هناك شروط محددة لإنتاج المعرفة السوسيولوجية ومفاهيمها ومناهجها في الفضاء العربي.

* تختلف معيقات لإنتاج المعرفة والمنهج السوسيولوجيين حسب الفاعل المعرفي والموضوع المعرفي.

ولاختبار هذه الفرضيات اعتمدنا المنهج التحليلي المقارن في إطار المقاربة الابستيمولوجية.

إذ أن حصر أي دينامية اجتماعية معينة ترتبط بفعل اجتماعي ذو طابع حرفي، فلاحي، صناعي والدينامية هي أفكار تستنطق المحيط.

كما أن دوافع القيام بدينامية والاندماج فيها لإنتاج سلوك اجتماعي تدرسها النظريات الكلية والديناميكية هي الأفعال المعاشة يوميا، وهي تتفاعل لإنتاج ظواهر اجتماعية تأخذ بتجارب وأفعال تؤسس لها تاريخيا اجتماعيا وثقافيا، لأن الفعل الاجتماعي يسجل في سياق تاريخي ومؤسساتي محدد (dechaux, 2017, p. 22)

كما أن علم الاجتماع يتجاهل الفعل العصبي (قرابة، انتماء) في الفعل الحديث الذي يحدد سلوك الفرد وسلوك الجماعة في المجتمع الحديث الذي قد يتمظهر في شكل أو صدى لوضعية ما بين الأفراد وهذه الوضعية تتسم بالا يقين والشك (Elias, 1994, p. 102).

3- سبل إعادة بناء التشكيلة المعرفية في الفضاء الاجتماعي:

من خلال قراءة نقدية نحاول الجمع بين النقد وحصره في التشكيلة المعرفية وحصر العناصر المكونة لها أي الأنماط المعرفية لهذا الفضاء ، بالإضافة إلى حصر العوائق التي تخص هذه التشكيلة المعرفية، وكيف تتداخل في إضعاف المشروع السوسيولوجي، وإسكات عمليته لتجعله مشروعا أيديولوجيا محض، يخلق لها عوائق لها جذورها في الواقع الجزائري الذي هو واقع تاريخي له مواصفات وهي عدم اكتمال النمو المجتمعي، لأن التشكيلة الاجتماعية ليست مجتمع بل هنا نجد شبه مجتمع، لأن كل العناصر المحددة لها هي عناصر ما قبل مجتمعية وهي حقل قبلي.

إن المجتمع الجزائري يماثل في بعض خصائصه المجتمع العربي والمجتمع الحديث الذي هو موضوع علم الاجتماع الذي يتناوله ماكس فيبر، كارل ماركس، دوركايم.

إذن موضوع علم الاجتماع: هو موضوع واقع وموجود فعلا وبالتالي هل هناك وجود للمجتمع بالمفهوم السوسيولوجي؟

ثم إن المجتمع الحديث الذي يبنى على القطيعة التاريخية التي انتجتها الحداثة مثل "المجتمع الصناعي" و"المجتمع الدولاتي" ومجتمع الدولة" وكل الشرائح المتموضعة في هذا الفضاء الذي استطاعت الدولة اخضاعها لسلطتها.

والمجتمع الجزائري له خصوصيته التي بنيت على أسس لا تؤسس لمجتمع معاصر كخصوصية ممارسة العنف حيث هناك عنف داخلي وعنف خارجي وفي الدولة الجزائرية هناك موضوع يتجاهل العنف الخارجي الاستعماري في التحليل السوسيولوجي، وهذا الفضاء متميز بصراع الطبقات الداخلية والفعل الاستعماري.

وفي تحليل الفعل العصبي نجده يساهم في تخلف الدولة للحفاظ على استدامتها، إذ أن هذا الفعل يبقى على الخصوصيات القبلية كفعل تاريخي، وهو عبارة عن ديناميكية اجتماعية تأسس لتحولات، كما يجمع هذا الفعل بين النمط المعرفي وموضوعه لا يسأل ولا يمكن مساءلته، لذلك لابد من البحث عن الوسائل الملائمة لإستنطاقه.

كما أن النظريات القائمة بمسلماتها المفترضة لا تتوفر على وسائل تستنطق هذا الفعل في هذا الفضاء التاريخي، وفي الجانب الابستيمولوجي نسأل عن مجموعة من المفاهيم والمصطلحات ترتكز على الهوة القائمة بين ممارساتنا في علم الاجتماع وبين واقعنا المجتمعي.

ومن المفروض أن الظاهرة الاجتماعية يجب تحليلها كفعل اجتماعي لتحديد واقعها ودرجات اختلافها من إقليم لأخر كالهجرة مثلا، بالنظر إلى الميدان لرصد أسبابها ووسائلها والغايات والتمثلات وتحديد التحولات الناتجة عنها والتي تتأكد من خلال البحث الميداني.

وإذا درسنا البحث في العالم الغربي نجده يستخدم العلم لدراسة الدين، وهذا ما أحدث قطيعة جوهرية في العلم الذي يمثل معرفة منتجة وليست منزلة قابلة للنقد والتجديد، وهي تدرس ما هو محدد وملموس ويمكن استخدام المنهج في دراسته، إذ أن الحقيقة يستطبنها الموضوع ويجب استخراجها بتوظيف المنهج لكشف الحقيقة التي يتضمنها الموضوع.

إذن هناك علاقة ثلاثية بين: (الباحث، الموضوع، المنهج) لإنتاج تشكيلة معرفية تقوم على عدم الفصل بين العلم والدين واستمرارية التاريخية للمجتمع، إذ لابد أن ترتبط بالفعل التاريخي المجتمعي وهذه قطيعة جوهرية مؤسسة لعلم الاجتماع، ونحن في هذا الفضاء نجهلها ونتجاهلها.

فالمفروض أن القراءة السوسيولوجية للمجتمع تقوم على أن المجتمع هو وليد سير أفعاله فقط، إذن لابد من الانتقال من كلية المعرفة الميتافيزيقية إلى كلانية المعرفة العلمية، وبما أن المجتمع هو مجموعة أفراد والمجتمع الحديث مبني على أساس الملكية الفردية، فالمجتمع يبنى على التباين بين الأفراد كظاهرة تاريخية وعلى الانفراد والتفريد الذي يفترض مجموعة من التحولات في الفضاء الاجتماعي التاريخي كظهور رأس المال.

إذن نحن الان في مرحلة انتقالية لإنتاج الفرد الحديث والفعل الحديث كانتشار التصنيع كفعل تكتسيه تحولات وتفاعلات تساهم في بروز الفرد، بما يتضمنه من سلوكيات مختلفة ومواقع اجتماعية وسلوكية مختلفة.

4- الطريقة والأدوات:

بالنسبة للطريقة والأدوات المستخدمة استخدمنا المنهج التحليلي المقارن للمعطيات النظرية في المجتمع الغربي والمجتمع العربي، وبالنسبة للأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل المعطيات واختبار الفرضيات استخدمنا أسلوب التحليل الكيفي للمفاهيم والنظريات السوسيولوجية الغربية في علم الاجتماع الغربي والعربي.

5- الفاعل المعرفي العلمي:

الفاعل المعرفي سواء كان طالبا أو أستاذا أو باحثا يتواجد ككائن اجتماعي ويظهر إلى الوجود بعد تكسيره للحواجز القبلية، كتوظيف الدين في تحليله لذاته ككائن اجتماعي في فضاء اجتماعي تاريخي، وفي خضم هذا التحول النوعي لابد أن يدرك الفاعل النوعي حقيقته كفاعل اجتماعي، وكفاعل معرفي لابد أن ينشغل وينفرد بذاته كمنتج للمعرفة العلمية، كما عليه أن يتموقع في إطار العقل الاجتماعي، ومهما تباين الفاعلون الاجتماعيون لابد من التبلور في هذا الإطار، وحتى يكون فاعلا معرفيا مستقلا بذاته، لابد أن يشغل في فكره وبحثه وانتاجه عملية الفردنة ويطلع على حرية التعبير والتفكير والتصرف (السلام، ابستيمولوجيا علم الاجتماع من منظور اسلام المعرفة، 2008، صفحة 102) .

6 - مفهوم الابستيمولوجيا:

لتحديد هذا المفهوم نجد الفرنسيون يفصلون بين مصطلح الابستيمولوجيا ونظرية المعرفة باستثناء القلة منهم أمثال (جون بياجيه) الذي يربط مفهومها بعلم النفس التكويني.

أما الانجليز فهم يقصدون بالابستمولوجيا نظرية المعرفة باعتبار أنها تبحث في حدود المعرفة وشروطها ومصادرها، وهذا ما نجده عند الالمان والايطاليين وعرب المشرق وهذا ما يشير الى صعوبة تحديد المصطلح.

أما في المعنى الأصلي فهي تعني نظرية العلم وتعني الدراسة النقدية لمبادئ العلوم وفروضها ونتائجها وتحديد أصلها المنطقي (مذكور، 1982، صفحة 07) .

أي تدل على دراسة مبادئ العلوم وفرضياتها ونتائجها دراسة نقدية لإبراز أصلها المنطقي وقيمتها الموضوعية (صليبا، 2013، صفحة 34)

إلا أن الأصل في تحديد مصطلح الابستيمي لا ينفصل عن مجال المعرفة والعلم كما وظفه ميشال فوكو إنه ما دل على المعرفة في عصر ما، اذن الاصح هو توظيف مفهوم الانجليز لأن الابستيمولوجيا أمر يتعلق بالمعرفة بصفة عامة وليس بدلالة العلم المعاصر ولهذا يعتبر كتاب "مبادئ الفلسفة " لديكارت كتابا ابستيمولوجيا.

إلا أن الأبستمولوجيا لا تنحصر عند دلالة الابستيمولوجي فهي ترتبط أيضا بمفهوم اللوغوس الذي يأخذ دلالات متباينة حيث يرى (اندري لالاند)، واللوغوس يحمل ثلاث معان للكلمة (logique)

فهو علم الحقيقة الموضوعية للأشياء، والحقيقة الموضوعية لا تقوم إلا بضبط القوانين التي تحكمها، وبهذا يكون تفسير العالم لظاهرة ما تفسيرا مقننا عملا منطقيا.

كما يعني علم الحقائق الذاتية (السلام، ابستيمولوجيا علم الاجتماع من منظور اسلام المعرفة، 2008، صفحة 21) ،أي ارتباط افكارنا الذاتية مع العالم الطبيعي كما هو، كما يعني المنطق القياسي الذي ينطلق من مجموعة من المسلمات يفترض صحتها لتفسير حقيقة ما وهنا نكون أمام منطق ذاتي.

فاللوغوس هو فلسفة أي أنه تنظيم للمعرفة والسلوك وتفسير للعلاقات الرابطة بينها لتثبيت الحقيقة والتأسيس لها، وبهذا نجد أن الابستيمولوجيا ترتبط بفلسفة العلوم أما بالمدلول الإنجليزي فهي نظرية المعرفة.

7- ابستيمولوجيا العلوم الاجتماعية:

عالجت الابستيمولوجيا أبحاث نفسية واجتماعية وتاريخية ومدى خضوعها لخصائص العلم المعاصر، وهذا ما نجده في دراسات (كلود ليفي ستروس) البنيوية التي تبحث في الدلالات

المتضمنة في الوعي أو اللاوعي الاجتماعي، كما أن هدف الانثروبولوجيا هو أن نتمكن من وضع قائمة بالإمكانيات اللاواعية فيما وراء الصور الواعية والمتغيرة التي يشكلها البشر عن تطورهم (ستراوس، 1977، صفحة 31)

أما من الناحية المنهجية فالابستيمولوجيا تعتبر فلسفة لأنها تبحث في بنية النص العلمي ومعناه وهذا ما نجده عند (باشلار وبوانكاريه) الذين مارسوا الفلسفة في ممارستهم الإبستمولوجية والنتيجة التي تنتهي إليها في هذا المقام، أن الابستمولوجيا كبحث تأسيسي لا تضيف شيئا للعلوم التي تتطرق اليها بل تكتفي بإبراز معالمها وركائزها، كما أنها تبحث في موضوع معين وفي علم محدد.

أما التعريف الإجرائي للابستيمولوجيا فنعني بها: ممارسة وليست تعريف، وهذه الممارسة مبنية على الاستنطاق والاستجواب والمساءلة لمختلف القضايا المعرفية لجمع معارف ونظريات، ولاكتساب إمكانية القدرة على الاستنطاق والاستجواب والمساءلة لابد من توفر شروط وهي:

بالنسبة للفاعل المعرفي: أن تكون له الجرأة العلمية التي تسمح له باستنطاق واستجواب ومساءلة الموضوع المعرفي.

أما بالنسبة للموضوع المعرفي: فلابد من توفر فرضية وشروط تجعله قابل للاستنطاق والاستجواب والمسائلة في الفلسفة والمعرفة الوضعية العلمية، وهده الوسيلة هي المنهجية التي تشمل الفاعل المعرفي وتصله بالموضوع المعرفي وتسمح له بالتنقيب فيه ليستخرج الصلات التي تنعت هذا الموضوع المعرفي وتسمح له بالتنقيب، وهذه الشروط لا تنطلق من الفاعل المعرفي الذي يجب ان يكون موجودا بديهيا وهذه البديهية تشير لبناء اجتماعي متميز وهذا البناء هو الذي يدرج المعرفة العلمية كوسيلة إنتاجية يندرج في تقسيم العمل الاجتماعي.

إن الفاعل المعرفي يندرج في تشكيلة اجتماعية منتجة لواقعها ولمستقبلها في الخطاب السوسيولوجي، وهذه التشكيلة هي منتجة لشروط بقائها واستمرارها أي أنها متحكمة في فضائها الاجتماعي والسياسي في الدولة ومن خلال المعاينة الموضوعية الذي تمتلكه هذه الدولة، وهذا الفضاء الاجتماعي التاريخي نتاج تاريخي يتجسد في تشكل اجتماعي تاريخي ، وهذا الفاعل الاجتماعي في تفاعله مع المعرفة بما يكتسبه من رأس مال معرفي ووسائل منهجية بكل ما يمتلكه من تكوين اجتماعي بمختلف مراحله لا يوجد بذاته ،أي لا بد من ضرورة الاعتراف له بإمكانية انتاج المعرفة واستقلاليته في انتاجها، علما أنه ليست كل التشكيلات الاجتماعية التاريخية وليست كل الفضاءات تعترف بالصلاحية المعرفية للفاعل المعرفي لقدرته على انتاجه للمعرفة ،ولا يمكن أن تكتمل المجتمعات وتصبح من مجتمعات الحرية في التصرف بالذات وهي وليدة مسار تاريخي معقد ومقيد أوصل المجتمع إلى تشكيلة تاريخية معينة.

مثلا: ما يميز الفضاء الاجتماعي العربي في التشكيلة الرأسمالية استخدام الفرد لقدرته الإنتاجية دون ارتباطه بقوى تحد من حريته الإنتاجية، وحرية الإنسان بغض النظر عن الدين والعقيدة، حيث ينمو الفرد الانسان المجرد الذي لا يحدد بجوهره، لكن بصلته بغيره التي يتصل من خلالها به.

وهذه الاستقلالية وهذا التفريد والفردنة كعمليتين متصلتان ينتجان الفرد الحديث الاجتماعي، هذا الكائن المحدد في ظهوره ويتصف في ظهوره بتشكيلة اجتماعية مميزة، كما أن المجتمع كشكل من أشكال التجمع الإنساني يرتبط بالتقسيم الاجتماعي للعمل الذي يؤدي إلى التميز الاجتماعي الذي في اطاره تختص جماعة من الأفراد بفعل من الإنتاج المعرفي كوظيفة وكاختصاص يحدده تقسيم العمل الاجتماعي.

والفضاء الغربي هو الفضاء الوحيد الذي سبق إلى تمفصل المعرفة مع السير الاجتماعي وارتباطه به والتأثر بين التبادل الجدلي بين العلم والحياة الاجتماعية وبين العلم والتفسير الاجتماعي، إذ يمكن للموضوع المعرفي فيه أن يستنطق الواقع ويموضع حقيقته وصلاته في الفضاء الاجتماعي، من خلال الفاعل المعرفي، كما أن انتاج المعرفة هو شكل من أشكال التقسيم الاجتماعي للعمل، وهذه الوسيلة تساهم في بقاء المجتمع واستمراره وهذا ما يتطلب قطيعة معرفية مع بنية النظم المعرفي القائم.

8- المساءلة الابستمولوجيا في العلوم الاجتماعية:

إن الفعل المعرفي هو فعل منسجم في أدائه بالتقسيم الاجتماعي للعمل، لأنه عمل مرتب ومنظم ومخطط له في التقسيم الاجتماعي للعمل يستهلك ويستجيب لحاجة اجتماعية ، ويندرج في تركيبة المجتمع الحداثي والعلم هو وسيلة انتاج لتحديد شروط استمرار المجتمع ، وهذه الشروط تصدم بعوائق كالحريات والعادات والتقاليد والقيم الدينية المقيدة التي تحول دون استقلالية هذا الفاعل المعرفي بذاته ، و هذا بسبب انتمائها لنفس التشكيلة الاجتماعية لابن رشد وابن خلدون، يستنفر كلاهما لكل مقولة قد تهز المعتقدات لتجنب التفكير وهذا ليس خيال فردي، وحرية التصرف مقيدة بشروط معلنة وغير معلنة (السلام، 2008، صفحة 156) .

مثال: في المجتمع الجزائري توصف (النساء) ككائنات اجتماعية وفئة تحد حرية تصرفها بسلطة الرجال، إذن الشروط الدورية لنمو الفاعل المعرفي المنتج غير متوفرة في المجتمع العربي عامة والجزائري خاصة، وهذا ما يشير إلى كثير من السلوكيات والأفعال الاجتماعية في المجتمعات الغير غربية كهجرة الأدمغة مثلا هذا فعل ناتج عن حد حرية التصرف والتعبير بها، أين يبحث عن التجانس من الفاعل المعرفي وفعله في المجتمعات المهاجر لها. إذن نصل إلى فكرة أن استقلالية الفاعل المعرفي ضرورية لاستقلال الموضوع المعرفي.

9- الموضوع المعرفي والسوسيولوجيا:

إن الموضوع المعرفي مبني على الاعتراف باستبطان الموضوع لحقيقته الوضعية تلخص أن الحقيقة باطية في الموضوع، ويحب استخراجها باستخدام المنهجية من طرف الفاعل المعرفي.

كما أن الحقيقة تخضع لقوانين يمكن حصرها وفهمها وتوظيفها في الحياة الاجتماعية، والموضوعية هي استقلال المعرفة المنتجة عن الفاعل المعرفي، والمنهجية الموضوعية هي التي تكون مستقلة عن الموضوع والفاعل وهي من الوسائل التي تساعد الفاعل المعرفي على خلق المعرفة الموضوعية. وهناك فرق بين المعرفة العلمية والمعرفة الدينية، فالمعرفة العلمية الموضوعية فاعلة قابلة للنقد والانتقاد من طرف الموضوع المعرفي يمكن ادراكه بالعقل.

10- مناقشة علاقة السؤال الابستيمولوجي بالمعرفة السوسيولوجية:

توجد علاقة متمفصلة بين الفاعل المعرفي والمنهجية (الموضوعية، العلمية)، الموضوع المعرفي يستبطن حقيقته، ولابد من فهم أن الابستيمولوجيا تتموقع خارج هذا الإطار وغايتها مساءلة العلم كموضوع للمعرفة مما يفترض التموقع فوق الخطاب العلمي، وبالتالي هناك علاقة حيث أن الابستمولوجي يدقق في مدى عملية الانتقال من نتائج معينة وعلمية الصلات القائمة بين المحطات التالية:

أولها لابد أن نسأل العلم من حيث لا يرغب أن يسأل، لأنه يستمد مصداقيته من الوسائل المستخرجة من نمطه المعرفي والتي تسمح باستخراج الموضوع أو الحقيقة، وبالتالي فعملية الفاعل المعرفي مقيدة في هذه الصلة بين المنهج والنتيجة العلمية، حيث أن النتيجة تؤكد عملية المنهج وعلمية الموضوع.

إن الابستيمولوجيا تفترض قابلية العلم للمساءلة أو الاستنطاق وتفترض قابلية الخطاب العلمي للمساءلة، لأن الخطاب الديني لا يقبل المساءلة والاستنطاق ألا الاستنطاق المنبثق من الدين ،أما خارجه فهو مرفوض ،وهي التي تعيد النظر فيما يشرعه تحت غطاء الخطاب الديني، لأنه يستمد مصداقيته من هيئة نزيهة له هو "الاله"، وكل سؤال حول عناصر الدين له طابع قذفي في المجتمع العربي، كما أن الخطاب الابستيمولوجي يستقبل الخطاب القذفي، حيث أن المساءلة لا تكون إلا في إطار منهجية للاجتهاد في تعديل المنهج العلمي للوصول إلى نتيجة علمية.

وفي الفلسفة الوضعية النتائج العلمية تؤكد علمية المناهج المستخدمة والوسائل والتقنيات الموظفة، فهي تقصي الابستيمولوجيا، لكن المساءلة تنطوي تحت المساءلة المنهجية. وفي النتائج تظهر الابستمولوجيا مقصاة، إذ أن مصداقية النتيجة مقيدة بمصداقية المنهج والفاعل المعرفي يحرص على التلاؤم أي: (استخراج الحقيقة العلمية للموضوع وفي هذا الإطار لا مجال للابستيمولوجيا)، وبالتالي يمكن تقديم مثال كانغلاق الخطاب الديني على نفسه مثل انغلاق

الخطاب العلمي على نفسه، فدوركايم مثلا يرى أن الظاهرة شيء (وهنا علمية النتيجة مقيدة بعلمية المنهج)، والفلسفة العلمية في مقاربتها للموضوع المعرفي تقصي الابستيمولوجيا، لأن المساءلة تكون تحت المساءلة المنهجية وكل مجهود هنا في إطار المنهجية أو المنهج، لأن المعرفة العلمية تكتفي بذاتها في الفلسفة الوضعية "توازي بين الخطاب الديني والخطاب الوصفي".

وفي الفلسفة الوضعية هناك انغلاق للعلم (الخطاب العلمي على ذاته والخطاب الديني على ذاته)، حيث يتأسس الفعل الابستيمولوجي على إعادة النظر في الصلة بين الموضوع والمنهج وبالتالي الخطاب العلمي لا يسمح بالمساءلة، لأنه منغلق على ذاته وعليه فنظام المعرفة العلمية يرتبط بالفاعل المعرفي وبالمنهجية وموضوع البحث، أما النظام الأيديولوجي مثلا لا ينتج بنفس الوسائل التي تساهم في بقائه.

والحقيقة لا يوجد مجتمع يواصل بقاءه دون التحكم العلمي في واقعه ودون ادراكه الأليات التي تتحكم أو تنظم الحياة الاجتماعية والواقع الاجتماعي، وهذه القطيعة في النظام الذي كان موجودا قبل ظهور النظام المعرفي المستقل.

مثال: في المجتمع الغربي حدثت قطيعة رغم أنه كان مبني على أساس المعرفة التيولوجية، وفي العالم كله كان العقل الاجتماعي يتمحور حول المعرفة التيولوجية، وهذا الموضوع المنتج لهذه المعرفة يعيق قدرة الفاعل المعرفي والقيام بالاستنطاق والاستجواب والمساءلة، لأن المعرفة التيولوجية تقرأ كل المسائل وتجيب عنها وتحدد الوجود وتضمن شروط بقاء كل أشكال المعرفة فيما قبل الحداثة. وتحدث القطيعة بين انتظام المعرفة العلمية والمعرفة التيولوجية، حيث لا توظف الميادين والمناهج المعرفية والابستمولوجيا التي ينص عليها العلم.

إذن كل أشكال المعرفة طبيعية أو غير طبيعية الما قبل حداثية لا تفيد بالمنهجية، وبالتالي ليست مستقلة عن الفاعلين المنتجين لها ولا تضمن شروط استمرارها، وحدوث القطيعة بين نظام المعرفة والمعرفة الايديولوجية يعمل على استغلال الفاعل المعرفي العلمي.

في الإحصاء مثلا لم نتحكم فيه لأنه مرتبط بالنظام المعرفي في المجتمع والذي لم يصل بعد إلى احداث القطيعة بين النظام المعرفي القديم "التيولوجي" والنظام المعرفي القائم في المعرفة العلمية. فالموضوع المعرفي العلمي يستمد مصداقيته من واقعيته ويستبطن حقيقته، والفاعل المعرفي لابد أن يحدث هذه القطيعة في المعارف والممارسات العلمية ويستغل بمرونة في الممارسات الغير معرفية، ويستمد مصداقيته من واقعيته ويستبطن حقيقته.

وهذا الفاعل المعرفي مالم تكتمل الشروط يبقى غير مكتمل، وحتى ينمو يجب أن تحدث القطيعة يستغل في ممارسة العملية في كل الممارسات الغير معرفية ،وهذا أيضا لا يتم إلا إذا انتقل النظام المعرفي الايديولوجي التيولوجي ليصبح نظام معرفي قائم على المعرفة العلمية، والفاعل المعرفي الموضوعي ينشغل بإنتاج المعرفة الاجتماعية كجزء من العمل الاجتماعي الذي هو عمل

تجريدي يتحقق في المجتمع الرأسمالي الصناعي يقوم على تثمين الخبرات المكتسبة في إطار علاقة اجتماعية متمحورة حول الرأسمال (Elias, 1994, p. 223).

إن المشروع العلمي الذي تجسده الفلسفة الوضعية ينغلق أو ينحصر في مصداقية المنهج ومصداقية الحقيقة أو المعرفة العلمية والنتيجة تكون علمية بعلمية المنهج (حقيقة مفرغة) ، وفي هذا الإطار كل خلل في التسلسل المعرفي حله موجود ومقترح من طرف الخطاب ، والحل استبدال المنهج بمنهج اخر وفي هذا الإطار لا يمكن الخروج عن المنطوق الذي تقترحه المعرفة العلمية، إذن هذه الأبستمولوجيا لا وجود لها في الفلسفة الوضعية، إلا إذا أعيد النظر في علمية النتيجة والمنهج ومساءلتهم وإعادة النظر في الصلة الثابتة بين المنهج والنتيجة العلمية.

والخطاب العلمي لا يريد أن يسأل من خارجه، لذلك أولا ما يسمح للابستيمولوجيا أن تكون لها شرعية الاستجواب، وإذا ما أردنا أن نسأل العلم لابد أن نتموقع خارجه حتى لا تكون ضحية هذه العلاقة المغلقة.

11- مساءلة الموضوع العلمي من حيث شرعيته:

من خلال محاولة استكشاف هذا الإطار نرى أن تحديده هو تحديد غير دقيق، فالعلم يهدف إلى حصر المشروع وقوانين الكون واخضاع الطبيعة إلى صلات غير ثابتة أو إلى الرياضيات، وحصر صلات ثابتة بين الظواهر، وبالتالي هنا المشروع العلمي في الطبيعة يهدف إلى تكوين معرفة موضوعية بالمفهوم الكانطي للظاهرة الموضوعية أي المعرفة المستقلة عن موضوع الفاعل المنتج لها (السلام، ابستيمولوجيا علم الاجتماع من منظور اسلام المعرفة، 2008، صفحة 98).

ولا تتقيد به، وبالتالي إذا ما أردنا مساءلة المشروع العلمي فهذه تعد محاولة لحصر الشروط التي تضمن له النمو والبقاء، كما أن علمية المعرفة هي مقيدة باستقلالية الفاعل المعرفي، لأنه مستقل بذاته وعن الموضوع المعرفي، فالإنسان جزء من الطبيعة وبالتالي الطبيعة تخضع لشروط يتحكم فيها وعليه القيام بتحركات وتنقيب لتأكد هذه الصياغة العلمية.

إن الواقع الاجتماعي له وجود في الواقع الطبيعي وله شروط وجوده وبالتالي الخطاب العلمي في علم الاجتماع هو خطاب انطولوجي يقر أن الواقع الاجتماعي موجود، وعند مساءلة الخطاب العلمي لتبيين أن هناك مسلمة بوجود واقع اجتماعي وهي أول مسلمة، أو ما يسمى الأنطولوجية وهي تفترض المساءلة حول وجود الواقع الاجتماعي بصورة مستقلة عن الخطاب الذي ينعته ويعرفه بنفس الدرجة، وهو ملموس وموجود وتفترض أن الموضوع الاجتماعي مستقل عن الخطاب الديني.

إن الواقع الاجتماعي لا ينحصر في جملة الخطابات والتمثلات التي يمتلكها العقل، أي أن ما يلم أن الواقع الاجتماعي للممارسات الاجتماعية والحياة الاجتماعية ليست وهم أو نتيجة للخطاب فهل هذا ممكن؟

مثال: لدراسة الطبقة الاجتماعية في المجتمع، نسأل هل الواقع الاجتماعي الذي يدرسها يوجد؟ وهل هو بصورة مستقلة عن الخطاب الذي ينعته؟، وهنا لا يمكن أن نحصرها عن الخطابات التي تنعتها ولا يمكن اختزالها في زاوية معينة مثال (ظاهرة اضراب العمال لها عدة أسباب وعوامل معلنة وغير معلنة فالطبقة المضربة تتباين دوافعها للإضراب).

إذن، الواقع الاجتماعي ليس وهم بل يتجسد في حركات وسلوكيات كإضراب العمال وهو فعل وحركات لا تختزل في الخطاب الذي ينعتها فنحن أمام خيارات متعددة تجعل من خطاب الحقيقة غير ممكن، لأن الواقع الاجتماعي منحصر في التمثلات التي تنعته وتعاينه وتحصر الواقع الاجتماعي له ، لأن هذا الواقع ينعكس في هذه التمثلات ولا ينحصر فيها (علاقة تفاعلية بين التمثلات والواقع) ولا ينحصر فيها أي الواقع، وبالتالي تبرز إمكانية معرفته وبهذا تتعدد الحقيقة العلمية في المجال الاجتماعي، مثل تبخر الماء فهو ظاهرة مستقلة عن النعوت التي تنعت العملية ككل، لكن الواقع الاجتماعي لا يتأثر بالتمثلات ويبقى مستقل عن التمثلات والطبقة موجودة ومستقلة عن التمثلات التي تنعتها، مثل الاضراب والبطالة ظواهر مستقلة كواقع اجتماعي عن التمثلات التي نوظفها،

مثال: الواقع الاجتماعي الإسلامي العربي مثلا لا يصنف النساء مثلا في قائمة البطالة لأن العمل في الخطاب الديني هو واجب ومسؤولية الرجل، وهذا تمثل فقط ليس واقعا كما في المجتمع الغربي، إذن حصر الظاهرة الاجتماعية في وجود عناصر اجتماعية ولكن لا ينعتون ببطالين في هذا النعت للبطالة.

فالابستيمولوجيا هي ممارسة العلم وما يمكن جمعه من تعاريف ونظريات، لكن لم نستطع استعمالها كمعرفة، وتجسيد هذه الممارسة في كيفية تناول القضايا المطروحة، ولو أن هناك توظيف لهذه النظريات حتى يستطيع الفاعل ممارسة كل من الاستنطاق والاستجواب والمساءلة، ولاكتساب هذه الامكانية لابد من أن تجتمع حوله مجموعة من الشروط لا تخص الفاعل المعرفي فحسب ، بل تخص القدرة المعرفية والجرأة المعرفية التي تسمح باستنطاق الموضوع المعرفي ، وحتى نستطيع مساءلة واستنطاق الموضوع المعرفي لا بد من مجتمع ومجموعة شروط قادرة على الاستنطاق وهي معطيات بديهية، إذن لا يمكن للعلم أن يكون دون استنطاق أو استجواب.

12- مناقشة المساءلة الإبستمولوجية في الفلسفة الوضعية:

إن المساءلة الابستيمولوجية هي المنهجية التي تنقل الفاعل المعرفي للموضوع المعرفي أي تصله به، وأن يستخرج منه الصلات التي تنعت بالموضوع المعرفي ، وهذه الشروط التي سنراها

تدريجيا تنطلق من الفاعل المعرفي، إلا أن هذه البديهية تشترط بناء اجتماعي متميز لديه معرفة علمية كوسيلة إنتاجية يندرج في تقسيم العمل الاجتماعي وله تأثير مباشر هو أن الفاعل المعرفي يندرج في التشكيلة الاجتماعية منتجة لواقعها ومنشغلة بالخطاب السوسيولوجي ومنتجة لشروط بقائها واستمرارها ومتمحورة حول الفعل السياسي الذي يقود التشكيلة الاجتماعية من خلال المعاينة الموضوعية للواقع، أي اللجوء إلى الوسائل المعرفية بما يضمن الاستمرارية، وانتاج شروط البقاء أي تجديدها وهذا ليس بالفعل السهل في الفضاء الغربي.

ويمكن للفاعل المعرفي الاطلاع على المعرفة العلمية دون قيد أو مانع بأنه يموضع الموضوع المستقل عن الفاعل المعرفي ومستبطن لحقيقته (وهنا نلاحظ فعل الاتصال بالموضوع)، وهي ليست مرتبطة بالمساءلة الفردية في جميع المعارف كعملية اجتماعية متمفصلة ومندمجة في التشكيلة الاجتماعية لكن بدورها تنعت في كل الأنشطة الاجتماعية، والمعرفة ليست منفصلة عن الحياة الاجتماعية وهي جزء من السير والاندماج الاجتماعيين ووسيلة للتموضع وما تفترضه من تحول معرفي وانقسامه إلى:

1-قسم المعرفة العلمية حيث يتموقع الإنتاج المعرفي.

2-نظام المعرفة الأيديولوجية وهي ليست نشاط دوري ولا تنتج بتفسير المعرفة العلمية.

وهذه القطيعة في النظام المعرفي الذي كان موحدا ومتمحورا حول المعرفة التيولوجية في العالم كله دون استثناء، حيث كان العقل متمحورا حول المعرفة التيولوجية ، وهذا الموقع يعيق قدرة الفاعل المعرفي للقيام باستنطاق واستجواب للمعرفة، والتي لها جواب لكل سؤال وقراءة للوجود، وهي التي تحدد المسار التاريخي للتشكيلة واستمراراها وشروط البقاء مقيد بالسلطة، لحدود المعرفة الدينية من المعرفة التيولوجية، أي (احداث قطيعة بين نظام المعرفة العلمية ونظام المعرفة الايديولوجية) وهناك علاقة ثلاثية بين الفاعل المعرفي والمنهجية والموضوع المعرفي للعلم والحقائق التيولوجية لا ترتبط بالثلاثية، وهنا المجتمع يمتلك قدرة انتاجه وبالتالي شروط بقاءه من خلال العقل المعرفي (Elias، 1994، صفحة 58).

وفي المجتمع الجزائري مثلا مازال الإحصاء يعاني من نقائص بسبب بنية العقل المعرفي، وبالتالي هذا الفاعل المعرفي ينبغي أن يحدث هذه القطيعة ويستقل في ممارسته العلمية عن كل الأنظمة المعرفية الغير علمية حتى لا يكون مشوشا.

والمعرفة التيولوجية لا ترتبط بتقسيم العمل الاجتماعي، وبالتالي يبقى هذا الفضاء يرتبط بثلاثة عناصر هي:

*الفاعل المعرفي العلمي.

* تقسيم العمل الاجتماعي.
*تشكيلة اجتماعية منتجة لواقعها ومستقبل شروطها.
*الفاعل المعرفي المنتج للنظام المعرفي العلمي.
إن المعرفة العلمية كتقييم تقني تتضمن: المنهجية والفاعل المعرفي والموضوع المعرفي، وهذه هي مكونات نظام المعرفة الأيديولوجية والمعرفة التيولوجية هي المعرفة الدينية.
وتقسيم العمل الاجتماعي: مثال احتكار الضريبة لا يمكن التدخل فيها، مثل الحكم القبلي والذي تحدده المعرفة التيولوجية، فالعمل الاجتماعي هو عمل تجريدي يتحقق في المجتمع الصناعي في إطار علاقة اجتماعية متمحورة حول الرأسمالي وهو مرتبط بالحداثة، وفي المجتمع الجزائري لم تتبلور بعد فكرة أو رتبة تقسيم العمل الاجتماعي.
أما عن بنية التحول الاجتماعي في المجتمع الغربي، فتميزت بتعددية الخطاب مثل النظرية الماركسية، الرأسمالية، الوظيفية، خطاب خفي دون أن يكون خطاب حقيقي، وفي الواقع الاجتماعي التمثلات التي نستخدمها لحصر الواقع الاجتماعي يسمح لنا باستبيانه.

13- التأسيس الابستيمولوجي للمعرفة السوسيولوجية:

يبرز تعددية الخطاب في الواقع الاجتماعي المنحصر في التمثلات ينعت أنه خطاب حقيقي دون أن يكون خطاب حقيقي، فالإضراب مثلا يتخذ عدة مصطلحات ، رغم أن معناه هو الامتناع عن العمل والعناصر التي تمتنع عن العمل لها مطالب ، لكن هناك فئات تتخذ هذه الوسيلة لأهداف مغايرة ، وبالتالي التمثلات التي توصفها علميا لا تختزل الواقع وبالتالي أنتج الواقع الجديد الذي لا نستطيع اختزاله من الواقع الملموس وهذا لا يتناقض مع فلسفة العلم والمعرفة العلمية توازي الخطاب الديني، أي أنها لا تقبل التعددية الخطابية الابستيمولوجية (السلام، ابستيمولوجيا علم الاجتماع من منظور اسلام المعرفة، 2008، صفحة 56).
والمساءلة الابستمولوجيا تتضمن استنطاق الصلة بين المنهج والمعرفة والخروج عنها، أما المسلمة الانطولوجية هي نتيجة تعريف الواقع الاجتماعي ابستمولوجيا من المنظور الانطولوجي يؤدي إلى:
-لا وجود للواقع الاجتماعي وهذه مسلمة تسقط العلوم الاجتماعية.
-"هيجل" يقول: لو كان الواقع غير عقلاني لكنا اخترنا مفاهيم غير عقلانية لعقلنته.
-لا يوجد إلا الخطاب وفي هذه الحالة يصبح المشروع العلمي ممكن، والعلم مبني على الرموز والرمزية أي الرياضيات، والمشروع العلمي مبني على معطيات قابلة للمساءلة ومسلمة وجود الواقع الذي نرى أن مقاربته تتم بواسطة الخطاب وتحديده مبني على خطاب، أي مجموعة من التمثلات التي تحصر هذا الواقع والذي لا ينحصر في نفس الخطاب الذي ينحصر في الواقع الاجتماعي، وبالتالي فهو اوسع من الخطاب الذي ينعته وبالتالي نجد أمامنا أربعة مواقف:

1- نفي الواقع لا وجود له: هناك الخطاب الذي لا يمكن تدميغه في العلوم الاجتماعية، لأن الواقع يدمغنا ومقولة (هيجل) تخلص إلى عقلنة الواقع.

2- وجود الخطاب: الذي هو موقف معرفي علمي مؤسس للرياضيات ويستخدم الرموز والرمزية وبالتالي تجعل المشروع العلمي ممكن يتلخص في الخطاب مثل: عدد السكان يساوي 4.5 مليون نسمة، فهذه حقيقة علمية لا يحتاج الواقع لإثبات علميتها.

3- خطاب يتبناه المتصوفون: الذين يعتبرون المعلم عالم المظاهر، مما يجعل من معرفة المختار الذي يعرف الواقع، إذ في المنهج الصوفي يجعل الصوفي قطب روحي يتصل بالإله (منهج اتباع الزهد)، وبالتالي معرفة الحقيقة هي من اختصاص بعض المخبرين يؤسس لمعرفة خطابية فقط.

***المسلمة الأولى:** الواقع مباشر ويكفي استخدام منهجية موافقة لإزالة الضبابية التي تكنف هذا الواقع، فالمنهج هو الوسيلة المثلى للوصول إلى الحقيقة العلمية (مسلمة أنطولوجية أي موقف وضعي مباشر)، وهو الذي يؤسس للمعرفة العلمية ولا تكون خطابية فقط بل بمنهجية علمية لاستخراج حقيقته.

***المسلمة الثانية**: هي التي تبنى عليها المعرفة العلمية وهي مسلمة الازدواجية لمنهجية الواقع وهي مسلمة غير معلنة ومطروحة دون بلورتها، ويجب إخراجها كما هي في الواقع مثلا: الإنسان هو واقع بيو طبيعي وفي نفس الوقت هو كائن ثقافي اجتماعي ولا يمكن اختزال بعد في بعد اخر.

والذين يؤسسون للازدواجية المنهجية في الواقع الاجتماعي ومقاربته تتجلى في الفصل بين الواقع الطبيعي والواقع الثقافي الاجتماعي، وهذا ما يقتضي دراسة الواقع في الفصل بين الواقع الاجتماعي والثقافي الذي هو خطاب وسلوك وممارسة، وهذا الواقع الطبيعي هو موضوع العلوم الطبيعية، إذ أن شرط إنتاج المعرفة العلمية الموضوعية في المفهوم الكانطي هو أن كل خطاب قابل للمساءلة في الابستيمولوجيا والمعرفة العلمية ممكنة ومن شروط إمكانيتها أن تكون موضوعية.

والواقع الاجتماعي كينونته في الواقع الطبيعي، وعندما نحصر الظاهرة الاجتماعية التي هي جزء من هذا الخطاب الذي هو جزء من الموضوع والعلوم الاجتماعية يفترض أن الانسان هو الثقافة التي تنتج انسانيته، وهو في النعت ممارسات ومتى يظهر الإنسان في انتاج المحرمات وفي هذا الفعل تحدد العلاقة الاجتماعية الغير طبيعية، وهي لحظة انسلاخ الإنسان عن الطبيعة ليصبح كائنا ثقافيا، وهذا ما يؤسس الثقافة مثلا: إنتاج المحرمات أو وضع حدود للعلاقة الجنسية والتي ينعتها فرويد ب "الأسطورة العلمية".

فالواقع هو إنسان بيوطبيعي وانسان كائن ثقافي اجتماعي، وهذا الفعل هو ممزوج بخطاب لا يستقل عن الخطاب الذي ينعته، ولهذا فالقطيعة تفصل بين الواقع الاجتماعي والطبيعي، وبالتالي هناك ازدواجية منهجية في العملية الأولى تخص الواقع الطبيعي أي العلوم الطبيعية

والثانية تخص الواقع الثقافي الاجتماعي أي العلوم الاجتماعية، وهذا الشرط غير متوفر في الواقع الاجتماعي، وبالتالي الواقع لا يستقل عن الموضوع الذي ينعته، أي أن شرط الموضوعية المفترض غير قائم في العلوم الاجتماعية.

وفي المسلمة الانطولوجية هو حصر الواقع الذي هو إنتاج له واصباغ له بموضوعه، وعندما نعرف الموضوع أنه الخطاب الذي يقولب له الموضوع ويحدد كينونته ووجدانيته، أي حصر الواقع وانتاج الموضوع، ولا يختل الواقع رغم ثرائه في وصف الواقع الذي تنعته عكس الواقع الطبيعي مستقل عن الخطاب الذي ينعته.

ونحن نعلم أن الفعل الابستيمولوجي يتجلى في التساؤل عن كينونة الواقع الذي يوجد فيه، وهذا لا يعني أن الظاهرة الاجتماعية ليست شيء كموقف معرفي يعترف أن الظاهرة الاجتماعية ليست شيء، إلا أنه توجد كذلك التمثلات، وبمقاربتنا العلمية نجد هناك إقصاء للتمثلات ويجب أن نستخدم خطاب في نعتها، وهذا الموقف الانثروبولوجي يتجلى في اعتبار أن الانسان كائن ثقافي لا ينحصر في كينونته الطبيعية.

***المسلمة الثالثة:** التي تبنى عليها المعرفة في العلوم الاجتماعية: هي الازدواجية المنهجية للواقع وهي غير معلنة، بل مطروحة دون بلورة لها ويجب ابرازها وحصر مضمونها، إذ أن الواقع يعيش فيه الإنسان ككائن بيوطبيعي وككائن ثقافي اجتماعي، ولا يمكن اختزال البعد البيولوجي في البعد الثقافي مهما كانت الظاهرة الاجتماعية، في النهاية لا يمكن إلا أن تكتسب هذين البعدين الذين يؤسسان هذه الازدواجية المنهجية للواقع.

ولأن دراسة الواقع تقتضي الفصل بين الازدواجية المنهجية للواقع، أي الفصل بين الواقع الطبيعي والواقع الثقافي الاجتماعي، والواقع الطبيعي هو موضوع المعرفة والعلوم الطبيعية والإنسان هو موضوع العلوم الطبيعية، وهذا ما يفترض منهجية علمية مستقلة عن الخطاب الذي تنعته.

أما الواقع الاجتماعي فهو موضوع العلوم الاجتماعية والخطاب الذي ينعته هو جزء منه، وهذا الفصل هو الازدواجية المنهجية للعلوم، وهذه الموضوعية التي تفترضها المعرفة العلمية والتي تسيطر على استقلالية الفاعل المعرفي عن المعرفة العلمية.

إن المساءلة الإبستمولوجية هي جعل كل خطاب قابل للمساءلة والنقد وكينونة الواقع الاجتماعي لا تماثل كينونة الواقع الطبيعي، والظاهرة الاجتماعية ليست مستقلة عن الخطاب الذي ينعتها، لأنه جزء من الواقع الاجتماعي الذي يشكل الظاهرة الاجتماعية والتي هي جزء منه، أي أنها جزء من الممارسة والباحث هو جزء من الموضوع المبحوث، فالموضوع تأثر بالخطاب الناعت له، والإنسان هو الثقافة التي تنتج إنسانيته والعلاقة الموضوعية بين الفاعل والموضوع المعرفي.

وهنا شرط الموضوعية المفترض غير قائم في العلوم الاجتماعية، لأنه عندما نسأل المعرفة العلمية ونسأل شروطها نبدأ بالموضوع وفي العلوم الاجتماعية، والموضوع غير مستقل عن الواقع وعن الفاعل المعرفي والفاعل المعرفي بإنتاجه للخطاب هو انتاج للموضوع (المسلمة الايديولوجية).

والفعل الابستمولوجيي يتجلى في التساؤل حول كينونة الواقع الاجتماعي وكيفية إنتاجه مثال: دوركايم يرى أن الظاهرة الاجتماعية هي شيء يماثل الشيء الطبيعي، لكنه يعرف الظاهرة أنها ليست شيء فقط، بل هناك التمثلات والمقاربات، اذن علميا لابد من إقصاء التمثلات، وهذا الموقف الانثروبولوجي يتجلى في عدم الفصل بين الثقافي والطبيعي، كما أن اعتبار الفرد كائن ثقافي مستقل لا ينحصر في كينونته الطبيعية وهذا الموقف يؤسس لعدم الفصل بين الواقع الطبيعي والثقافي والاجتماعي.

14- العوامل المنتجة للمعرفة العلمية السوسيولوجية والمنهج السوسيولوجي، الحدود والرهانات: مقاربة ابستمولوجية:

يمثل الفاعل المعرفي نتاج تاريخه وينعت بالتشكيلة المعرفية الاجتماعية التي يتموقع فيها كل فاعل معرفي، سواء كانت معرفة علمية او اجتماعية ويكون محدد تاريخيا واجتماعيا، إذن لتحقيق المعرفة العلمية والفاعل المعرفي بالمفهوم العلمي لابد من التحدث عن:

- تفريده والانفراد بذاته أي الاعتراف له إمكانية انتاج المعرفة واستقلاليته في انتاجها، وليس كل الفضاءات التاريخية والتشكيلات الاجتماعية تعترف بهذه المعرفة أي الحق في انتاج المعرفة.
- كما لابد من حرية التصرف بالذات وما يميز الفضاء الاجتماعي الغربي هو أنه أول تشكيلة اجتماعية التي تعترف للإنسان الغربي بحرية التصرف في الإنتاج وعدم تقييده بسلطة مباشرة أو غير مباشرة تحد من هذه الحرية في التصرف، أو ما يسمى ب: "الإنسان حر التصرف" في الإنتاج أو الانسان التجريدي الذي ينعت أنه ليس محدد بمواصفات حسية أو عقائدية بصلاته بغيره من أجل إشباع غايات بالقدرة الإنتاجية فقط.

والفردنة والتفريد هما اللذان يحددان ما يسمى بالفرد المتصل بالمجتمع من أشكال التجمع الاجتماعي الناتج عن التقسيم الاجتماعي للعمل والتميز الاجتماعي الذي ينتج الفعل المعرفي والفاعل المعرفي، وهذه وظيفة اجتماعية (المعرفة الاجتماعية) وليست تفوق، إنما يقوم بوظيفة اجتماعية يقرها هو ضمن التقسيم الاجتماعي وتثمين العمل والاكتشافات العلمية يتم تطبيقه لأنه قابل للاستهلاك الاجتماعي، لأن العلم هو وسيلة من وسائل الإنتاج وبالتالي الفاعل المعرفي هو المنتج.

إذن حرية التصرف تتجلى في حرية التعبير والتفكير والعقيدة، وهي مقيدة بمجموعة من الشروط المعلنة والغير معلنة في المجتمع العربي وبالتالي مجموعة من الشروط الضرورية المكونة للفاعل المعرفي، لأن هروب الأدمغة ينتج حسب شروط غير قائمة في هذه الفضاءات العربية

وتقسيم العمل الاجتماعي لا يدرج تثمين الإنتاج المعرفي، أي أن البحوث لا تستثمر في أي قطاع صناعي والمجهود المعرفي يصطدم بالتحولات التي تفرضها التشكيلة التاريخية ومنها الديناميكية، وهذه الاستقلالية هي ضرورية لتحديد الموضوع المعرفي، فحرية التصرف فرضها النظام الليبيرالي، وهذا الموضوع المعرفي مبني على إقرار واعتراف بحقيقة باطنية، فالمنهجية هي وليدة إقرار واعتراف بحقيقة باطنية بالموضوع المعرفي، وبالتالي يجب استخراج المعرفة السوسيولوجية باستخدام المنهجية واستجواب الفاعل المعرفي وهي ليست اكتشافات العقل الغربي، وهي التي تؤسس الصلة بالموضوع المعرفي والفاعل المعرفي.

إن انتقال الفاعل المعرفي للموضوع المعرفي هذا ما يؤسس للموضوعية أي: الحقيقة المستقلة عن الفاعل منهجيا والتي تسمح بالخوض في الموضوع واستخراج مقاربة منهجية مستقلة عن الفاعل المعرفي والموضوع المعرفي وتشترط النقد والانتقاد في إطار حرية التصرف والتعبير والتفكير والعقيدة وهذا كله نظام من المعرفة العلمية، والقول إن الموضوع يستبطن حقيقته الباطنية وهو قابل للفهم العقلاني وخاضع للعقلانية وهناك مناهج مشتركة في هذه المواصفات.

15- نتائج الدراسة:

من أهم الشروط المحددة لإنتاج المعرفة السوسيولوجية ومفاهيمها ومناهجها في الفضاء العربي:

- ضرورة تفريد وتفرد الفاعل المعرفي المنتج للمعرفة السوسيولوجية والانفراد بذاته، أي الاعتراف له إمكانية انتاج المعرفة واستقلاليته في انتاجها أي منحه الحق في إنتاج المعرفة.
- ضمان حرية التصرف بالذات للفاعل المنتج للمعرفة السوسيولوجية والتي تتجسد في حرية التعبير والتفكير والعقيدة.
- تختلف معيقات إنتاج المعرفة والمنهج السوسيولوجيين حسب الفاعل المعرفي والموضوع المعرفي، إذ اتضح من خلال هذه الدراسة والتحليل أنه توجد معيقات تتصل بالفاعل المعرفي وهي:
- غياب الموضوعية في انتاج المعرفة السوسيولوجية، أي الحقيقة المستقلة عن الفاعل منهجيا والتي تسمح بإنتاج مقاربة منهجية مستقلة عن الفاعل المعرفي والموضوع المعرفي، وتشترط النقد والانتقاد

ومعيقات ترتبط بالموضوع المعرفي وهي:

-إن إنتاج المعرفة أو الموضوع السوسيولوجي مقيد بمجموعة من الشروط المعلنة والغير معلنة في المجتمع العربي وأهمها:

- خضوعها لمعايير دينية وسلطة سياسية ضابطة.

-عدم تثمين الإنتاج المعرفي سواءا من طرف الباحثين والمختصين، أي أن المواضيع السوسيولوجية المنتجة والبحوث لا تستثمر نتائجها في أي قطاع صناعي والمجهود المعرفي يصطدم بالتحولات التي

تفرضها التشكيلة الثقافية والدينية والتاريخية والتي تصطدم بدورها بالتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

16- توصيات الدراسة:

من اجل التجديد المعرفي والمنهجي في الحقل السوسيولوجي نقدم التوصيات التالية:

- لا بد من الاعتراف للفاعل المعرفي السوسيولوجي بحرية التفكير والتصرف وإنتاج المعرفة وتجديدها.
- إرساء عقلنة معرفية قائمة أولا على عقلنة الطبيعة والإنتاج.
- استنطاق الواقع بمنهجية موضوعية وأدوات وتقنيات مفصولة عن ذات الفاعل المعرفي بهدف خلق معرفة علمية موضوعية قابلة للتجديد والنقد.
-الابتعاد عن المعرفة الأيديولوجية الجامدة والخطابات الدينية.

17- خاتمة:

إن إنتاج المعرفة السوسيولوجية العلمية يفترض احداث قطيعة مع التشكيلة المعرفية القائمة وقطيعة مع التشكيلة الاجتماعية لاستيعاب التحولات الاجتماعية والعلمية الجديدة.

وبالنسبة لنا كفاعلين اجتماعين تعمقت هذه العملية مع الحداثة، والتي هي في مراتبية لا تجعل من العلم في قمة الهرم المعرفي، وهذا يفترض قطيعة وإحداث تحول في المراتبية العلمية خاصة المسائل الفلسفية والأيديولوجية من خلال إدراج العلم في التقسيم الاجتماعي للعمل، والذي هو بدوره وسيلة من الإنتاج الاجتماعي، ومن خلال ادماج الفرد الاجتماعي في القاعدة الاجتماعية، ونحن فعلا بحاجة إلى قطيعة، لأن ظهورنا التاريخي في بنية التشكيلة الاجتماعية والتاريخية وهي القضاء على القبيلة والعرشية التي تقف كعائق ومانع أمام الظهور للمجتمع، والمشكلة في الفضاء الغربي ليست مطروحة لأن المجتمع صار بديهيا، ولا يمكن تصور سلوك فرد ما في مرجعية تاريخية وقبلية، وهذه التشكيلة الاجتماعية والتاريخية هي مرحلة من مراحل نمو الإنسان في المجتمع ولكن بأشكال ما قبل اجتماعية كالقبيلة والعرش والعرقية ، فالمجتمع الحديث بناء جديد ومتمحور حول الحداثة التي هي بالنسبة للغرب بديهية، أما بالنسبة لنا يجب اكتسابها ، وهذا هو أكبر عائق أمام إنتاج الخطاب والمعرفة السوسيولوجية العلمية نظرتنا لتاريخنا وذاتنا أمام الغرب.

لأن الفاعل المعرفي السوسيولوجي هو كائن اجتماعي أو فرد اجتماعي متميز، وهو وليد عملية الفردنة والتفريد ويتمتع بجل الحريات السياسية والدينية ويتواجد في فضاء اجتماعي تاريخي يمكنه تحقيق التحول النوعي الذي يعيشه ويرقيه إلى مستوى فاعل منتج للمعرفة العلمية السوسيولوجية، من خلال إدراكه لحقيقته وحقيقة فضاءه الاجتماعي واستقلاليته بذاته كمنتج

للمعرفة وفي ظل توفر شروط الفردنة والتفريد والتميز فيه، وهذا هو العائق الأبرز أمام إنتاج المعرفة العلمية الموضوعية للفاعل المعرفي العربي عامة والجزائري خاصة.

قائمة المراجع:

اولا المراجع باللغة العربية

- إبراهيم مذكور (1982)، المعجم الفلسفي، مصر، الهيئة المصرية لشؤون المطابع الأميرية،
- ايمانوال كانط، (ب، س): نقد العقل المجض، لبنان، مركز الانتماء القومي.
- جميل صليبا، (ب، س)، المعجم الفلسفي، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
- حسين الادريسي (2016)، محمد عابد الجابري ومشروع نقد العقل العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. المغرب.
- طارق الصادق عبد السلام (2008)، ابستمولوجيا علم الاجتماع من منظور اسلام المعرفة، دراسة سوسيولوجية في نظرية المعرفة بين النموذج الغربي والنموذج الإسلامي، الدار العالمية للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر
- كلود ليفي ستروس، (1977): الأنثروبولوجيا البنيوية، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- عبد القادر بشته، (1995)، الأبستمولوجيا مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية، بيروت، دار الطليعة، بيروت، لبنان

ثانيا المراجع باللغة الاجنبية

- George Balandier (2013), Anthropologie Politique, Editeur : PUF, Date De Parution : 06/09/2013.
- Jean-Hugues Dechaux,(2017), L'acte Sociale, Revue Projet Books.Google.Fr/Books?Id=J1ilcf5jwcc&Printsec=Frontcover&Dq=2010+Sociologie&Hl=Fr&Ei=L5dktomqh4
- Sophie Arborio (2021), Santé Publique, Cairn.Info.
- Norbert. Elias (1994), La Dynamique De L'occident. Calmann-Lévy.